الأمم المتحدة
A/AC.109/2011/13
الجمعية العامة
Distr.: General
8 March 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣
ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٣
ثالثا – الميزانية ٥
رابعا – الأحوال الاقتصادية ٥
ألف – لمحة عامة ٥
باء – التجارة ٦
جيم – الأعمال المصرفية والمالية ٦
دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة ٧
هاء – السياحة ٨
خامسا – الأحوال الاجتماعية ٨

230311 220311 11-25499 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – العمل ٨

بـاء – حقوق الإنسان ٨

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعي ٩

دال – الصحة العامة ٩

هاء – التعليم ٩

واو – الإجرام والسلامة العامة ٩

سادسا – منتدى الحوار بشأن جبل طارق ١٠

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل ١١

ألف – موقف القائمة بالإدارة ١١

بـاء – موقف حكومة الإقليم ١٢

جيم – موقف حكومة إسبانيا ١٢

دال – المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا ١٣

هاء – المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق ١٣

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة ١٤

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .. ١٤

بـاء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) ١٤

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٤

أولا – لمحة عامة

١ - جبل طارق إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد في اتجاه الجنوب من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، يصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريبا. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غربا؛ وتبعد عنه قارة أفريقيا مسافة ٣٢ كيلومترا جنوبا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول إسبانيا التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٢ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠٠٩ ما مجموعه ٢٩ ٤٣١ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا.

٣ - وأساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي مكرس في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم. ويمنح قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢، ”مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار“ الحق في الحصول على الجنسية البريطانية[(١)].

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - دخل الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦ حيز النفاذ في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وبموجب الدستور، فإن حاكم جبل طارق يمثل ملكة بريطانيا في الإقليم، وهو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق) وعن بعض التعيينات حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وعلى إثر الانتخابات، يعين الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، في منصب

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من مصادر عامة، ومن المعلومات المقدمة إلى الأمين العام من الدولة القائمة بالإدارة بموجب الفصل ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلومات التي أتاحتها حكومة إسبانيا، ومن مصادر أخرى، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المعروضة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة: www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs.htm.

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

رئيس الوزراء العضو المنتخب في البرلمان الذي يرجح أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين، بناء على مشورة رئيس الوزراء.

٥ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة استئناف والطعن من ثم لدى مجلس جلالة الملكة التي تتصرف بناء على مشورة من مجلس الملكة الخاص. وينص دستور عام ٢٠٠٦ على إنشاء لجنة للخدمات القضائية، حيث أنشئت هذه اللجنة بموجب قانون الخدمات القضائية لعام ٢٠٠٧، القانون رقم ٢٠٠٧-٢٦. وللجنة الخدمات القضائية صلاحيات تنفيذية لا تنقضها سوى سلطة استثنائية من الحاكم، وتتيح لها أن تقدم للحاكم المشورة فيما يتعلق بمسائل محددة كالتعيينات في مكاتب كبير القضاة وسائر أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز للحاكم، بموافقة مسبقة من الوزير، ألا يأخذ بمشورة اللجنة في أي حالة يرى فيها أن الامتثال لهذه المشورة سيضر بخدمة ملكة بريطانيا.

٦ - وبموجب دستور جبل طارق، تحتفظ ملكة بريطانيا بالسلطة الكاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. وتشمل تلك السلطة سن القوانين التي تعدل الدستور أو تلغيه. ويتضمن الدستور أيضا أحكاما تتعلق بأراضي التاج في جبل طارق.

٧ - وعلاوة على ذلك، وفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يحل الحاكم البرلمان استعدادا للانتخابات العامة القادمة بعد أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع يعقده البرلمان عقب أي انتخابات عامة، ما لم يكن قد حُل فعلا قبل انقضاء تلك المدة.

٨ - وأُجريت آخر انتخابات عامة في جبل طارق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وحصل الحزب الاجتماعي الديمقراطي الحاكم في جبل طارق على ٤٩ في المائة من الأصوات، متبوعا بحزب العمال الاشتراكي لجبل طارق بنحو ٣٢ في المائة من الأصوات والحزب الليبرالي بما يزيد على ١٣ في المائة من الأصوات. وأعيد تعيين بيتر كاروانا، زعيم الحزب الاجتماعي الديمقراطي لجبل طارق، رئيسا لوزراء جبل طارق لفترة رابعة. ولا يزال جوزيف بوسانو زعيما للمعارضة التي تضم الحزب الليبرالي. وستجرى الانتخابات المقبلة في آخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

٩ - وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في انتخابات البرلمان الأوروبي حيث اعتبرتهم الدولة القائمة بالإدارة، للأغراض الانتخابية، جزءا من سكان منطقة جنوب - غرب إنكلترا.

١٠ - وتتمسك إسبانيا بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ يعتبر تحديثا لنظام الحكم في الإقليم ولا يؤثر بأي شكل من الأشكال على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة والتي لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير.

١١ - وترد في الفرعين السادس والسابع من هذه الوثيقة معلومات بشأن مواقف الدولة القائمة بالإدارة، وحكومة الإقليم، وحكومة إسبانيا، فضلا عن منتدى الحوار الثلاثي بشأن جبل طارق.

ثالثا - الميزانية

١٢ - قدم رئيس وزراء جبل طارق في خطاب عرض الميزانية الذي ألقاه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٠، عرضا إيجابيا للمالية العامة للإقليم. ووفقا للمعلومات المقدمة من السلطة القائمة بالإدارة، قُدرت إيرادات حكومة الإقليم في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ بمبلغ ٢٧٠ مليون جنيه إسترليني، وقُدرت نفقاتها بمبلغ ١٩٠,٣ مليون جنيه إسترليني، منه مبلغ ١١٩ مليون جنيه إسترليني المعتمد للإنفاق على المشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.

١٣ - وقال رئيس الوزراء إنه يجري الانتقال إلى نظام ضريبي جديد للشركات يدخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حين ينتهي العمل بنظام إعفاء الشركات من الضريبة. وللحفاظ على مستويات الإيرادات الحكومية، سيكون من الضروري إعادة موازنة مصادر الإيرادات الحكومية التي تؤثر على الشركات، وهو ما قد يشمل بعض الزيادات في المعدلات التجارية والتعريفات التجارية لاستهلاك الكهرباء ومساهمات أرباب العمل في صندوق الضمان الاجتماعي. وينطبق النظام الضريبي الجديد للشركات، الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على جميع الشركات، وقد أنهى العمل بنظام إعفاء الشركات من الضريبة.

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٤ - لا تعرف لجبل طارق موارد طبيعية وليس فيه أراض زراعية. ونظرا لتقليص حجم القاعدة العسكرية منذ الثمانينيات، أصبح الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية.

١٥ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد بقدر كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. وتضم قاعدة العمليات بجبل طارق أفرادا عسكريين ومدنيين. وفي عام ٢٠١٠، أعربت حكومة الإقليم عن قلقها من لجوء وزارة الدفاع، بسبب مشاكل الميزانية التي تعاني منها، إلى تقليص حجم العمل الذي تعهد به إلى مقاولات البناء المحلية. وفي نفس الوقت، لا يمكن للقاعدة، بموجب اتفاق مبرم بين حكومة الإقليم ووزارة الدفاع، تقليص حجم قوتها العاملة دون مستوى متفق عليه، باستثناء حالات الانسحاب الطوعي من الخدمة. وتقوم حكومة الإقليم باستيعاب وحماية ما يزيد عن هذا المستوى من الوظائف التي استغنت عنها وزارة الدفاع في معظم مجالات عملها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عيّنت وزارة الدفاع ممثلا خاصا في جبل طارق لمعالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بالوجود المستمر للقاعدة.

١٦ - وفي خطاب الميزانية لعام ٢٠١٠، ذكر رئيس الوزراء أن نمو اقتصاد جبل طارق ما زال مستمرا، وأن عدد الوظائف التي يتيحها اقتصاد الإقليم ما زال في مستويات شبه قياسية. وفي العام المنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، قُدر نمو الناتج الإجمالي المحلي بما ينيف عن ٥ في المائة ليصل إلى ٩١٤ مليون جنيه إسترليني. واستفادت الشركات المحلية الخاضعة للضريبة من خفض معدل الضريبة المفروضة على الشركات من ٢٢ في المائة إلى ١٠ في المائة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٦٢٥ ٢٩ جنيها إسترلينيا تقريبا.

باء - التجارة

١٧ - وفقا للسلطة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع واردات الإقليم نحو ١,٧ بليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٩، وهذا الرقم هو أحدث الأرقام المتاحة. ويستورد الإقليم نحو ٢٥ في المائة من السلع غير الوقودية من المملكة المتحدة. ومن بين المصادر الأخرى للسلع غير الوقودية إسبانيا وألمانيا وهولندا. وبلغ مجموع صادرات الإقليم في عام ٢٠٠٩ قرابة ١,٣ بليون جنيه إسترليني. وتمثلت هذه الصادرات أساسا في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية الموجهة لقطاع الشحن.

جيم - الأعمال المصرفية والمالية

١٨ - لجبل طارق قطاع مالي متطور جدا تنظمه هيئة قانونية مستقلة، هي لجنة الخدمات المالية. ويتولى المركز المالي في جبل طارق تسويق الخدمات المالية والترويج لها. وفي خطاب الميزانية لعام ٢٠١٠، أشار رئيس الوزراء إلى أن القطاع المالي بالإقليم يدخل مرحلة جديدة

ذلك العام، بتحويله من ملاذ ضريبي آمن إلى مركز للتعاملات المالية الدولية النظامية. وتعمل حكومة الإقليم عن كثب مع ممثلي هذا القطاع لكفالة التعريف بمزايا الخدمات المالية الجديدة للإقليم على الصعيد الدولي.

١٩ - ويعمل في جبل طارق اثنا عشر مصرفا، كلها تابعة لمؤسسات كبيرة متعددة الجنسيات. وأوضح استعراض أُجري مؤخرا أن جبل طارق قد نفذ إلى حد بعيد مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات التي وضعها المنتدى العالمي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٠ - اتُّفق على ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في قرطبة، وبدأ نفاذها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضوا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وفي عام ٢٠١٠، نفّذت حكومة الإقليم مشاريع إنشاء طرق ومواقف للسيارات قُدّرت قيمتها بنحو ٦٦ مليون جنيه إسترليني.

٢١ - ولا تزال حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، الذي هو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بمقاليد الأمور وبالمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، توصلت الجهتان المقدِّمتان لخدمات المراقبة الجوية من الجانبين البريطاني (National Air Traffic Services) والإسباني (Aeropuertos Españoles y Navegación Aérea) إلى اتفاق بشأن الإجراءات التقنية التي تساعد على توفير عبور آمن للطائرات التي تستخدم مطار جبل طارق.

٢٢ - ومضيق جبل طارق معبر مائي رئيسي؛ وتستخدم المنشآت المرفئية للإقليم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. ووفقا للبيان المالي لعام ٢٠١٠ المقدم من حكومة الإقليم، كان النشاط التجاري للميناء جيدا خلال العام، وشهد تحسنا على جميع المستويات، بما في ذلك حجم عمليات تزويد السفن بالوقود، وعدد السفن التي دخلت الميناء، وزيادة خطوط وخدمات عَبّارات الركاب، وعدد السفن المدرجة في سجل السفن.

هاء – السياحة

٢٣ – أفادت حكومة الإقليم بأن القطاع السياحي شهد سنة جيدة عموما في عام ٢٠٠٩، إذ استقبل الإقليم ١٠,٣ مليون زائر تقريبا. وبصفة عامة، زاد عدد الوافدين وزادت المدة الزمنية التي قضوها في جبل طارق. ويتألف الزوار الوافدون إلى جبل طارق أساسا من أشخاص قادمين برا من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين من المملكة المتحدة عن طريق الجو؛ ووافدين على متن عَبّارات تأتي من المغرب وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

خامسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – العمل

٢٤ – أفادت حكومة الإقليم بأن مستويات العمالة في جبل طارق ظلت ثابتة في عام ٢٠٠٩، إذ بلغت نسبة البطالة ٣,٥ في المائة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد العاملين ٢٠ ٤٥٠ شخصا، أي بتراجع طفيف مقداره ٥٩ عن العام الماضي، لكن هذا الرقم ما زال يشكل ثاني أعلى رقم سُجّل حتى الآن. وقوبل جزئيا تراجع فرص العمل في قطاعات البناء والخدمات المالية والتعليم بزيادة في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والمواصلات، والصحة والخدمات الاجتماعية، وألعاب المقامرة عبر الإنترنت. وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، زاد الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه قانونا بنسبة ٨ في المائة من ٥ جنيهات إلى ٥,٤٠ جنيها في الساعة.

باء – حقوق الإنسان

٢٥ – مثلما ورد ذكره في التقرير السابق، فيما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلا مستكملا عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وأفادت حكومة الإقليم بأنه بدأ في عام ٢٠١٠ تشغيل سجن جديد في لاثبوري باراكس، وبذلك أصبح لجبل طارق مرفق حديث يمكن أن يُحتَجز فيه السجناء بكل كرامة واحترام وفقا لمعايير حقوق الإنسان.

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٦ – لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي المذكورة في ورقات العمل السابقة. وأفادت تقارير إعلامية بأن معاشات الشيخوخة واستحقاقات الترمل شهدت زيادة بلغت ٢,٨ في المائة اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

دال – الصحة العامة

٢٧ – تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، يقدَّر العمر المتوقع في جبل طارق بنحو ٧٩ عاما للرجال و ٨٣ عاما للنساء، ويقدَّر معدل وفيات الرضع بنحو ٥,٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود.

هاء – التعليم

٢٨ – يخضع التعليم في جبل طارق لقانون التعليم والتدريب لعام ١٩٧٤، وهو مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويستفيد من التعليم العام في جبل طارق أكثر من ٢٠٠ ٥ تلميذ موزعين ما بين ١١ مدرسة ابتدائية ومدرستين ثانويتين، وكذلك كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت نفقات التعليم خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ قرابة ٢٤,٣ مليون جنيه إسترليني. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وأفادت حكومة الإقليم بأن المنح المقدمة للطلاب الجامعيين زادت بنسبة ١٠ في المائة في السنة الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١.

واو – الإجرام والسلامة العامة

٢٩ – تواصل الشرطة الملكية لجبل طارق تحمل مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق المنشأة بموجب قانون الشرطة لعام ٢٠٠٦. ووفقا لهذا القانون، فإن الحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٠ - ويشير التقرير السنوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لهيئة شرطة جبل طارق إلى زيادة في العدد الإجمالي لقضايا الإجرام من ٩٢١ ٣ إلى ٦٤٧ ٤ قضية خلال السنة قيد الاستعراض، أي بزيادة بلغت ٧٢٦ قضية. وتُرجع الهيئة هذه الزيادة إلى قيام الشرطة بإنفاذ الأولويات المحددة في خطة حفظ الأمن وإلى زيادات في المهام الميدانية. وارتفع المعدل الإجمالي لكشف الجرائم من ٦٠ إلى ٦٣ في المائة تقريبا.

سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٣١ - أسفرت المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ومنذ إنشاء المنتدى، عُقدت عدة جولات من المناقشات، قبل وبعد الاجتماع الوزاري للمنتدى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إبان التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من المسائل، تُعرف حاليا ببيانات قرطبة، ثم في تموز/يوليه ٢٠٠٨، عندما أيدت الأطراف الثلاثة في اجتماع وزاري ثان الأهداف العامة للمسائل المدرجة في جدول الأعمال المقبل والتي تشمل ستة مجالات إضافية للتعاون. وعلاوة على ذلك، قام المشاركون في الاجتماع الوزاري الثالث للمنتدى، الذي عُقد في جبل طارق في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وفقا للشروط المنصوص عليها في البلاغ المشترك المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بتأكيد التزامهم بتهيئة أجواء بناءة تسودها الثقة المتبادلة والتعاون بما يعود بالنفع والرخاء على جبل طارق والمنطقة بأسرها، وبخاصة منطقة كامبو جبل طارق، وأيدوا مفهوم التعاون والثقة المتبادلة بوصفهما القاعدة في علاقاتهم المشتركة.

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قرر المشاركون أن يجتمع ممثلون عن حكومات إسبانيا وجبل طارق والمملكة المتحدة من أجل المضي قدما بالمناقشات في مجالات التعاون الستة، ثم إحالة أي إنجازات يتم تحقيقها إلى المنتدى. وعقد المنتدى اجتماعا على مستوى كبار المسؤولين في جبل طارق يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠. وناقش المشاركون التقدم الذي تحرزه الأفرقة العاملة المكلفة بكل مجال من المجالات الستة التي أُتفق عليها عام ٢٠٠٨، وهي القضايا البيئية؛ والخدمات المالية والضرائب؛ والتعاون في مجالات القضاء والجمارك والشرطة؛ والتعليم؛ والاتصالات البحرية والسلامة البحرية؛ والقضايا المتصلة بالتأشيرات. وفي الاجتماع المذكور، لاحظ المنتدى بارتياح التقدم المحرز واتفق على جدول زمني لإبرام اتفاقات محتملة في الاجتماع الوزاري المقبل. واتفق المنتدى أيضا على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بشأن ما قد ينشأ من قضايا. واتفق كذلك على النظر في سبل إقامة حوار متواصل مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالبيئة في جبل طارق وفي منطقة كامبو.

٣٣ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قرر المشاركون في المنتدى عقد اجتماعات تقنية في خمسة من المجالات الستة المذكورة، وهي قضايا التأشيرات، والخدمات المالية والضرائب، والاتصالات البحرية والسلامة البحرية، والبيئة، والتعليم. وقرروا كذلك تناول القضايا المتصلة بالتعاون في مجالات القضاء والجمارك والشرطة في اجتماعات تعقد على المستوى السياسي، بهدف تحليل الصيغ الممكنة التي من شأنها أن تتيح هذا التعاون، وتمكّن من تفادي الحوادث، وتمكن الخبراء لاحقا من إعداد اتفاقات محتملة تعرض على المنتدى للنظر فيها. وقد عُقد أحد هذه الاجتماعات في أواخر عام ٢٠١٠.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٣٤ - في بيان مقدم في إطار ممارسة الحق في الرد، قام نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة بتأكيد موقف حكومته مجددا أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التابعة للجمعية العامة، في جلستها المعقودة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٢]. وكما ورد في المحضر الموجز لهذه الجلسة، قام نائب الممثل الدائم، في جملة أمور، بإعادة تأكيد التزام المملكة المتحدة بألا تدخل قط في ترتيبات تضع شعب جبل طارق تحت سيادة دولة أخرى ضد رغبته، وألا تدخل في أي عملية مفاوضات بشأن السيادة لا يكون شعب جبل طارق راضيا عنها (A/C.4/65/SR.4).

٣٥ - وعلاوة على ذلك، أوضح نائب الممثل الدائم أن هناك تقدما مستمرا في إطار عملية الحوار الثلاثية بشأن جبل طارق بين حكومته وحكومتي إسبانيا وجبل طارق. وقال إن الجو الإيجابي للعملية والفرق الحقيقي الذي تحدثه اتفاقات قرطبة للشعب على كلا طرفي الحدود يؤكدان قيمة الحوار الثلاثي الذي يجري دون المساس بموقف كل طرف بشأن السيادة. وأضاف أن حكومته ما زالت تربطها بإسبانيا علاقات ودية للغاية، وأنها ستواصل عملها البنّاء بشأن جميع القضايا المتصلة بجبل طارق. ولا تشك المملكة المتحدة في سيادتها على جبل طارق وعلى المياه الإقليمية المحيطة به، وهي مستعدة للنظر في أي آلية تدفع المفاوضات قدما، ويمكن أن تلقى قبولا لدى الطرفين الآخرين.

٣٦ - واستطرد نائب الممثل الدائم قائلا إن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، موضحا أن هذا الوصف لن ينطبق على أي علاقة قائمة على الاستعمار. وكما هو معلوم، فإن حكومته تأسف للنهج

(٢) انظر أيضا تقرير الأمين العام، A/65/330، المرفق الأول.

القديم الذي ما زالت تتبعه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ذلك أن المعايير التي تستخدمها اللجنة لبحث ما إذا كان ينبغي شطب أحد الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتي من القائمة لا تضع في اعتبارها أنه تم تحديث العلاقة بين المملكة المتحدة وجبل طارق بطريقة مقبولة لدى كلا الطرفين. واختتم نائب الممثل الدائم بيانه قائلا إن حكومته لا توافق على أن مبدأ السلامة الإقليمية قد طُبق في أي وقت على إنهاء استعمار جبل طارق، كما أنها لا توافق على القول بأن شعب جبل طارق لا يتمتع بحق تقرير المصير.

باء – موقف حكومة الإقليم

٣٧ – في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قال رئيس وزراء جبل طارق، متحدثا إلى اللجنة الرابعة، إن بعض البلدان، وعلى رأسها إسبانيا، ما زالت تستخدم حجة ''عقيمة'' مفادها أنه ينبغي تجاهل مبادئ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وأنه ينبغي للمملكة المتحدة وإسبانيا أن تجريا مفاوضات ثنائية دون مراعاة رغبات شعب جبل طارق. وتدعي حكومة إسبانيا أن من يحميهم هذا الإعلان لا يمتّون بصلة إلى السكان الحاليين لجبل طارق، بل إلى الشعب الإسباني (انظر A/C.4/65/SR.4).

٣٨ – واستطرد رئيس الوزراء قائلا إن حكومة الإقليم ما زالت ملتزمة بالمنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق. وهي ملتزمة أيضا بالتوصل إلى اتفاق مع حكومة إسبانيا بشأن مجالات التعاون. ولكنها لن تقدم لها أي تنازلات بشأن السيادة، بما في ذلك السيادة على مياهها الإقليمية التي تتنازع عليها إسبانيا منتهكة بذلك انتهاكا صارخا التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وفي الختام، قال رئيس الوزراء إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بحقوق جبل طارق، وأن تشطب اسمه من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

جيم – موقف حكومة إسبانيا

٣٩ – في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أدلى نائب الممثل الدائم لإسبانيا ببيان أمام اللجنة الرابعة أشار فيه إلى أن الجمعية العامة أقرت مرارا وتكرارا، في مقرراتها وقراراتها، بأن الحالة الاستعمارية في جبل طارق تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة لأنها تقوض وحدة إسبانيا وسلامتها الإقليمية. وأضاف أنه لا يمكن تطبيق مبدأ تقرير المصير على إنهاء الاستعمار في جبل طارق لأن السكان الحاليين ليسوا شعبا مستعمرا ولكنهم يشكلون إحدى الأدوات الرئيسية التي استخدمتها المملكة المتحدة لتجريد السكان الإسبان الأصليين من ممتلكاتهم.

٤٠ - وتابع نائب الممثل الدائم قائلا إن الأمم المتحدة ما فتئت منذ عام ١٩٦٤ تتخذ سنويا مقررات وقرارات تدعو فيها إلى إجراء مفاوضات ثنائية بين حكومتي المملكة المتحدة وإسبانيا من أجل التوصل إلى حل تفاوضي يضع في الاعتبار مصالح سكان الإقليم. وأكد مجددا استعداد حكومته لاستئناف المحادثات المباشرة مع حكومة المملكة المتحدة. واختتم نائب الممثل الدائم بيانه قائلا إن حكومته ستواصل العمل في إطار منتدى الحوار بشأن جبل طارق من أجل التوصل إلى حل للمسائل المتعلقة بالتعاون المحلي لتوفير الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية لصالح سكان منطقة جبل طارق وكامبو جبل طارق، وهو ما سيكون له تأثير واضح على رفاه السكان.

٤١ - وفي إطار ممارسة الحق في الرد على بيان أدلت به حكومة المملكة المتحدة في جلسة اللجنة الرابعة نفسها، أوضحت حكومة إسبانيا أن موقفها إزاء المياه المحيطة بجبل طارق لم يتغير: فحكومة إسبانيا لا تعترف بأن للمملكة المتحدة أي حقوق على هذه المناطق البحرية إلا الحقوق الممنوحة في المادة العاشرة من معاهدة أوتريخت (A/C.4/65/SR.4؛ انظر أيضا تقرير الأمين العام A/65/330/Add.1).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٤٢ - لم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٩ في إطار عملية بروكسل، التي تعد عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. وفي أواخر عام ٢٠١٠، أعربت وزيرة خارجية إسبانيا عن اعتزامها العمل على تهيئة جو من الثقة اللازمة لاستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٤٣ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن دستور عام ٢٠٠٦ يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الجانبين، لا تقوم على أساس الاستعمار.

٤٤ - ومثلما ورد في ورقات العمل السابقة، تعتقد حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم أن معايير الأمم المتحدة بشأن الرفع من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، لكنهما اعترفتا في الوقت نفسه بأن المملكة المتحدة ملزمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تصوت الجمعية العامة لصالح رفع الإقليم من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٥ – حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في نوميا بكاليدونيا الجديدة، خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، وأدلى ببيان.

٤٦ – وكان معروضا على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في ١٥حزيران/يونيه ٢٠١٠، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٠ (A/AC.109/2010/16). وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2010/SR.4)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا وزعيم المعارضة في جبل طارق. وبناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٧ – نظرت اللجنة الرابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وكما يتبين من المحضر الموجز (A/C.4/65/SR.4)، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما كل من رئيس وزراء جبل طارق وجوزيف بوسانو، زعيم المعارضة، الذي قدّم التماسا في هذا الشأن. وفي نفس الجلسة، أدلى ببيان كل من نائب الممثل الدائم لإسبانيا، ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في إطار ممارسته لحق الرد، حيث أشار إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا. وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع المقرر A/C.4/65/L.4 المقدم من رئيس اللجنة بشأن مسألة جبل طارق.

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٨ – في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت، بناء على توصية من اللجنة الرابعة، المقرر ٥٢١/٦٥ بشأن مسألة جبل طارق، وفيما يلي نصه:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢١/٦٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وإلى البيانين اللذين وافقت عليهما حكومتا إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٨٤[٣]، وفي مدريد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وإذ تلاحظ أنه قد تم، عملا بالبيان الأخير، إنشاء المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق، بصورة منفصلة عن عملية بروكسل، وفي إطار البيان الذي صدر بصورة مشتركة عن حكومات إسبانيا والمملكة المتحدة وجبل طارق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤:

(أ) تحث الحكومتين على العمل للتوصل إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، مع مراعاة مصالحه وتطلعاته، ووفقا لروح البيان الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، وفي ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ السارية، وبما يتماشى وروح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) ترحب بالنجاح المستمر للمنتدى الثلاثي للحوار وبالالتزام المشترك بإحراز تقدم في ستة مجالات إضافية للتعاون.

(٣) انظر A/39/732، المرفق.